ومصانع من الانتاج للسوق المحلي الى فرع الصادرات وتقليص الطلب على الواردات . وقد تقرر تخفيض قيمة الليرة (في تشرين الثاني من السنة الماضية) من أجل احراز تقدم في هذه المجالات « ولكن مع انه حدث تغيير في الاتجاهات للمدى القصير (الارتفاع في فوائض العملة الصعبة) ، لا توجد حتى الان دلائل تشير الى زيادة في الصادرات » (المصدر نفسه) .

الاستعداد لتطبيق الاصلاح في الضرائب المباشرة

قدم وزير المالية يهوشواع رابينوفيتش الى البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) ، في ٧٥/٦/١٠ ، ثمانية مشاريع قوانين للقراءة الاولى تتعلق بالاصلاح في الضرائب المباشرة ، حسب توصيات لجنة بن ــ شاحار ، التي أعلن عنها في مطلع شهر نيسان من هذه السنة (انظر « تضايا اسرائيلية » ، العدد ٧ (١٤) ، ٧٥/٤/٣ ، ص ٢٤٧ ــ ٢٥٢) . وكان وزير المالية قد اعلن في الماضي عن نيته في تطبيق هذه التوصيات ابتداء من اول شهر تموز المقبل ــ ويبدو انه مصمم على ذلك ، اذ دعا الكنيست الى الاسراع في بحث مشاريع القوانين هذه والمصادقة عليها بأسرع وقت ممكن. وبالفعل وافق الكنيست على هذه المقترحات في القراءة الاولى ، وتم تحويل مشاريع القوانين التي قدمها الوزير الى اللجنة المالية في الكنيست لتحضيرها للقراءتين الثانية والثالثة والمصادقة عليها في اقرب وقت .

قبول توصيات بن ــ شاحار كوحدة متكاملة

اعلن رابينوفيتش في عرضه امام الكنيست بعد تقديم مشاريع القوانين المذكورة ، ان الاصلاح المقترح في الضرائب المباشرة جاء حسب توصيات لجنة بن ــ شاحار التي « تمثلت مهمتها في تقديم مشروع يضمن توزيعا عادلا للدخل ... وابطال العيوب وتأثيراتها السلبية على انتاجية العمل واخلاقية الضرائب ، ثم توسيع قاعدة الضريبة وتسهيل اسلوب دفعها . وقد وافقت الحكومة على قبول هذه التوصيات كوحدة متكاملة كما اقترحت اللجنة » (دافار ، ٧٥/٦/١١) . وبعد ان عدد رابينوفيتش العيوب في جهاز الضرائب الحالي ، المتمثلة اساسا في نسب الضريبة المرتفعة وفي عمليات اخفاء الضرائب، اعلن ان الاصلاح المقترح يعتمد على عدة اسس ، منها : (١) ان تكون الضريبة عامة ، بدون تمييز بين فئة واخرى . (٢) ان تعمل على تشجيع زيادة الدخل. (٣) ان تتم ملاءمة مركبات جهاز الضريبة بصورة اوتوماتيكية مع ارتفاع الاسعار . (٤) ان يكون جهاز الضريبة الجديد بسيطا وقوانينه سهلة الفهم . واضاف الوزير ان الاصلاح الجديد سيوسع قاعدة الضريبة « الامر الذي سيؤدي الى توزيع العبء بصورة عادلة ... بحيث ان ٧٢ ٪ من المأجورين و٥١ ٪ من المستقلين ، سيعفون تماما من دفع الضريبة او سيدفعون ضريبة مستحقة بنسبة ٢٥ ٪ فقط » (المصدر نفسه) .

كذلك أعلن المسؤول عن مداخيل الدولة ، موشي نويدرفر (في مقابلة مع يديعوت احرونوت ، ١٣/ ٧٥/٦) ان الاصلاح المقترح في الضرائب يهدف الى تطبيق الاسس التالية : (١) الغاء العيوب السلبية التي قللت من الرغبة في العمل والربح وأدت الى الاضرابات . (٢) رفع مستوى الكشوفات التي يقدمها المكلفون ، بهدف تحسين اخلاقية دفع الضرائب . (٣) توسيع قاعدة الضريبة لمنع الشعور بالظلم بين المكلفين . (٤) زيادة فائدة جباية الضرائب وتوزيع عادل للمداخيل .

الاصلاح يسبب خفض مداخيل الدولة من الضرائب

رغم التفاؤل الذي عم اوساطا عديدة في اسرائيل ، وخاصة الهستدروت ، نتيجة عزم وزارة المالية على تنفيذ مشروع الاصلاح في الضرائب المباشرة ، ظهر بعض التحفظ من جانبها ازاء التأثير السلبي الذي يمكن ان يكون لهذا الاصلاح على الوضع الاقتصادي العام في اسرائيل . والسبب في ذلك ان خزينة اسرائيل ستخسر مبلغا يقدر بـ ١ر٥ مليار ليرة ، حسب تقدير وزارة المالية ، نتيجة خفض الضرائب المباشرة ، وهذا يعني بقاء هذا المبلغ بين ايدي الجمهور ، الامر الذي سيؤدي الى زيادة الاستهلاك ورفع الاسعار. وبما ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني اساسا من مشكلة التضخم المالي السريع فان هذه المشكلة ستزداد حدة ، اذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة لاستعادة المبلغ . وقد أعلن رابينوفيتش في مؤتمر